مدى التجانس بين المالك والمحاسب حول كفاءة استخدام المصادر المالية في المنشآت الصغيرة

دراسة ميدانية

حكمت أحمد البراوي *

خلاصة :

تتناول دراسة هذا البحث مدى التجانس بين المالك والمحاسب حول كفاءة استخدام المصادر المالية في المنشآت الصغيرة ، وتم وضع استبيان خاص يتناول كفاءة استخدام المصادر المالية ، المساهمات الاستشارية غير الرسمية ومساهمة المديرين لرفع الكفاءة ، وقابلية المدير في التصرف المالي عوضاً عن المالك ، وقابلية المدير المالي بالتصرف بالمصادر المالية . والتوصل إلى العديد من النقاط المهمة والافتراضات من خلال مناقشة اختلاف الآراء ما بين المالك والمحاسب بهذا الخصوص .

* أستاذ مشارك في جامعة آل البيت - المفرق - الأردن ١٩٩٩

المقدمة :

يناقش الاقتصاديون في النظرية الاقتصادية كثيراً من المصطلحات كالإيرادات والنفقات والدخل والكفاءة ، والأخيرة من المفاهيم تعتبر أكثر تعقيداً وأهمية في المناقشة بسبب عموميتها وأهميتها في نشاط الفرد والمنشآت . فبالرغم من أن هذه المصطلحات تناقش في المفهوم الاقتصادي بشكل عام ، لكنها تبقى غير واضحة في النظرية الجزئية والنظرية المحاسبية . وتجاهل الاقتصاديين الناحية المحاسبية للكفاءة ، كونها الحلقة المفقودة في مجال البحث .

وكذلك صعب على الاقتصاديين تطبيقها على القطاعات الصغيرة لصعوبة استخدام الوسائل البحثية وتمثيلها على الواقع وصعوبة الحصول على النتائج بسبب طبيعة المنشآت الصغيرة وما تمتاز بها من أموال ضخمة وتشغيل عاملين واختلاف أنواع الإنتاج والخدمات وتشغيل عمالة وانتشارها على رقعة جغرافية .

ويركز البحث على المفهوم الاقتصادي للكفاءة الاقتصادية أو ترشيد الاستهلاك ، يعني ترشيد الاستهلاك بأبسط مفاهيمه هو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، ولكن عند الرجوع لتفسير هذا المفهوم من الناحية الاقتصادية يظهر لنا صعوبته وندرته من الناحية النظرية والتطبيقية من لدن المنشآت الصغيرة والكبيرة كافة وذلك بسبب :

١. قلة البحوث النظرية والتطبيقية وعلى الأنشطة الاقتصادية والصناعية والزراعية والخدمية كافة .
٢. حذر الاقتصاديين من تفسير هذا المفهوم على القطاعات الجزئية لصعوبة الحصول على المعلومات والبيانات الدقيقة ، وكذلك حصر الاقتصاديين نظريتهم على مفهوم الكفاءة في محورين : الدخل والمنتجات.
٣. فقدان حلقة المعرفة في الكفاءة المحاسبية التي تعتبر أهم حلقة في التطبيق لمفهوم الكفاءة من الناحية الكلفة والعامل البشري والإجراءات وكل ما هو ينطوي على مفهوم الدخل ومفهوم الإنتاج.

٤. غياب وصعوبة استخدام الأساليب الملائمة لقياس الكفاءة ، وأكثرهـــا صعوبة تطبيق مفهوم الكفاءة لمحورين فقط.

وسوف يركز البحث على الكفاءة المحاسبية من خلال التطور التاريخي لهذا المفـهوم في الأدبيات للكفاءة المحاسبية من الناحية النظرية ، ومدى التجانس بين المالك والمحاســب حول كفاءة استخدام المصادر المالية في المنشآت الصغيرة من الناحية التطبيقية .

ولهذا فإن الحاجة ماسة جداً لمثل هذا البحث الذي خصص لمراجعة ومناقشة مفـهوم الكفاءة المحاسبية بشكل عام وبالتالي توضيح فكرة وجود عوامل كثيرة تنطوي على مفهوم الكفاءة المحاسبية بمحوريها المدخلات والمخرجات أو المدخلات والمنتجات وجميع العوامـل ما بين هذين المحورين هي :

١. زيادة ونقصان الكفاءة البشرية من قوى عاملة.
٢. إجراءات ووسائل لزيادة وحفظ الكفاءة الإنتاجية في القطاعـــات الاقتصاديـــة ، الصناعية الزراعية.
٣. استخدام الكلفة ، بزيادة أو نقصان الكفاءة الإنتاجية.
٤. الاقتراحات والتوصيات في زيادة أو نقصان الكفاءة الإنتاجية.
٥. الدراسات العلمية في بيان ومناقشة زيادة أو نقصان الكفاءة الإنتاجية.

وكـــل هـــذه وغيرهـــا تســـــمى بـــــــX-In Effinciey X-Effinciey بالقواميس الاقتصادية .

بالإضافة إلى الحاجة الماسة لتفسير ومناقشة الكفاءة ، من وجهة النظر الاقتصاديـة ، فإن البحث سوف يطبق المفهوم المحاسبي الذي طالما كان الباحث الاقتصادي فـــاقداً لـــه كحلقة رئيسة في تطوير مفهوم الكفاءة نحو النظرية المحاسبية ومحاسبة الكلفـــة والمحاســبة المتقدمة . بهذا سيكون للبحث قيمة وأهمية من النواحي التالية :

١. ربط مفهوم الكفاءة الاقتصادية بمفهوم النظرية المحاسبية .
٢. تحليل وتفسير العوامل التي لم يتطرق لها الاقتصاديون في تحليل الكفاءة الاقتصادية.

٣. يأمل الباحث أن يكون هذا البحث ذا فائدة للاقتصاديين والمحاسبين لتطوير مفهوم الكفاءة التي ما زالت بدون توسع أكبر مما هي عليه في النظرية الاقتصادية .

مشكلة الدراسة والهيكل التنظيمي لها :

تقوم هذه الدراسة على مدى التجانس بين المالك والمحاسب حول كفاءة استخدام المصادر المالية في المنشآت الصغيرة ، من خلال كفاءة استخدام المصادر المالية ، والمساهمات الاستشارية ، ومساهمة المديرين لرفع الكفاءة ، وقابلية المدير في التصرف المالي عوضاً عن المالك ، وقابلية المدير المالي في التصرف بالمصادر المالية .

حيث قسمت هذه الدراسة إلى خمسة أقسام :

القسم الأول : يتناول المقدمة ، ومشكلة الدراسة والهيكل التنظيمي لها .

القسم الثاني : يتناول فرضيات البحث ومنهجيته .

القسم الثالث : يتناول الدراسات السابقة .

القسم الرابع : يتناول تحليل البيانات واختبار الفرضيات .

القسم الخامس : يتناول عرض الاستنتاجات والتوصيات .

أهمية الدراسة :

تعتبر هذه الدراسة مهمة للأسباب التالية :

١. قلة الدراسات ذات الأهمية في المنشآت الصغيرة من الناحية المحاسبية والمالية والتدقيقية ، وبالخصوص حول كفاءة استخدام المصادر المالية .

٢. كثرة وتنوع المنشآت الصغيرة ومن أمثلتها مصالح فردية ، شركات عادية، وشركات تضامنية تستثمر رؤوس أموال ضخمة وتشغل عمالة لا بأس بها .

٣. تقوم بتقديم السلع والخدمات بشكل واسع ولمناطق بعيدة بحثا عن الربح . والمنشآت الصغيرة نواة لشركات أوسع في المستقبل ، لذلك تحتاج لدراسة كفاءة استخدام المصادر المالية .

٤. تواجه بالتأكيد مشكلات عديدة مالية ومحاسبية وتدقيقية وإدارية ، وهذا البحث ما هو إلا جزء يسير من احتياج المنشآت الصغيرة للكفاءة لاستخدام الأموال في تلك المنشآت ومن هذه المشكلات العديدة مدى استخدام المصادر المالية في تلك المنشآت .

فرضيات الدراسة :

بناء على ما تقدم فإن الباحث سيقوم باختيار الفرضيات التالية :

الفرض الأول :

لا يوجد اختلاف بين آراء المالكين وآراء المحاسبين – حول كفاءة استخدام المصادر المالية ، والمساهمات الاستشارية ، ومساهمة المديرين لرفع الكفاءة ، وقابلية المدير في التصرف المالي ، وقابلية المدير بالتصرف بالمصادر المالية – بشكل رسمي في المنشآت الصغيرة .

الفرض الثاني :

يوجد تجانس قوي بين آراء المالكين وآراء المحاسبين حول كفاءة استخدام المصادر المالية في المنشآت الصغيرة.

منهجية الدراسة :

قبل عرض منهجية الدراسة لا بد من التعرض إلى تعريف لمفهوم المنشأة الصغيرة وأدناه ملخص ببعض الآراء :

١. هي التي توظف أقل من عشرة أشخاص وبذلك لا تستطيع الفصل بين واجبات الموظفين ومسؤولياتهم ومديرها هو مالكها ، وهو الشخص المهم في موضوع الرقابة الداخلية فيها .

٢. هي المنشأة التي تتطور وتتغير تبعاً لمستوى التطور في نشاطها .

٣. هي المنشأة التي تُدار من قبل أصحابها ومبيعاتها من ١٠ – ١٠٠ مليون دولار ، وعدد موظفيها ٥٠ – ١٠٠ موظف .

٤. منشأة فيها شخص واحد مهم أو شخصان ، يمتلكان سلطة وصلاحية اتخاذ القرارات وتحتاج لسلسلة من الخدمات الاستشارية من الخارج .

٥. المنشأة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة ، بحيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تعمل في نطاقه .

ويتضح مما سبق اختلاف المعايير المستخدمة في تحديد حجم المنشأة الصغيرة ، مع ذلك فإن هذا البحث يتناول العديد من المنشآت الصغيرة في الأردن والتي تحقق هدف هذا البحث ، الذي يحتاج للعديد من الدراسات من الناحية المحاسبية والمالية والتدقيقية .

تصميم الاستبيان : لتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبيان خاص بفرضيات البحث بأربعة وعشرين سؤالاً ، ووضع مدرجاً بخمس درجات من الأضعف إلى الأقوى في الرأي وبموجب هذا الاستبيان تمت المقابلة الشخصية بشرح الأسئلة حيث إن العديد من المالكين ليس لهم الخبرة بالإجابة عن مثل هذه الأسئلة أو تفاصيل الاستبيان للعديد من الأسباب .

مجتمع الدراسة وعينتها : لقد تم مقابلة المالكين والمحاسبين في العديد من المنشآت الصغيرة، وأدناه جدول يبين نوع المنشآت الصغيرة والنسب المئوية لها ، حيث قام الباحث بمقابلة ٣٦ مالكاً و ٣٦ محاسباً يعمل بهذه المنشآت ومجموع المقابلات ٧٢ مقابلة .

جدول يوضع أنواع المنشآت الخاصة والنسب المئوية لها

ت	المنشآت الصغيرة	رأسمال		النسب المئوية تقريبا
		٢٥ـ٥٠	٥٠ـ٢٠٠	
١	صناعات		٦	% ١٧
٢	مقاولات		٥	% ١٤
٣	تجهيزات تموينية		٥	% ١٤
٤	صيدلية	٥	–	% ١٤
٥	تجارة عامة		٥	% ١٤
٦	مخابز	٣		% ٨
٧	مطاعم	٤	–	% ١١
٨	مكتبات	٣	–	% ٨
	العدد الكلي ٣٦	١٥	٢١	% ١٠٠

وكانت أغلب المقابلات مفتوحة بين الباحث والمالكين والمحاسبين والإيعاز إلى المالك أو المحاسب بوضع العلامة الصحيحة في رأيه على المدرج في الاستبيان الخاص، ناهيك عن استغراق الوقت الطويل لكل مقابلة من هذه المقابلات .

تحليل البيانات: لقد تم تحليل البيانات بعد تجميعها وتفريغها باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS ، حيث تمت الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية للوسط الحسابي، والانحراف المعياري ، والاختلاف ، والتجمع التكراري ، وتم الحصول على الجداول الخاصة بالتحليل لتحقيق أهداف الفرضيات وتحليل النتائج وتفسيرها .

الدراسات السابقة :

في محاولة لتقريب مفهوم الكفاءة لا بد من تعريفها بشكل عام ، فقد عرفت الكفاءة من قبل Chambers (١٩٤٩) (١) كونها تشبه الطاقة أو الإنتاج المنجز ... إلى الطاقة أو الإنتاج الداخل ، أو ما يسمى بنسبة القابلية .

ويعد هذا التعريف شاملاً حتى أصبح يعني الكثير من المعاني ففي الهندسة يعني مصطلح الكفاءة نسبة المخرجات إلى المدخلات بينما في الكفاءة المحاسبية يعني نسبة قياس الكلفة إلى الكلفة الحقيقية لقياس الكفاءة الإنتاجية لمنشأة .

وقد تناول Briston, R and Russell, p (1984) (2) التمييز بين الكفاءة والفاعلية، فالكفاءة هي القياس الداخلي الذي يهتم بكيفية إنجاز الشيء ، ومن ضمن الأسئلة حول هذا الموضوع كيفية استخدام المصادر المالية. وكيفية الوصول إلى كلفة الوحدة الواحدة وكلفة الإنتاج وكلفة قياس الوقت وكيفية استخدام العمالة وغيرها. أما الفاعلية فهي فحص عملية مقارنة الإنجاز مع الأهداف ومن تلك المقارنات المختلفة في الفاعلية: المواصفات ، البنود ، المحتوى ، التأثير ، الخدمة المتنوعة. وقد تعني الفاعلية القياس الخارجي المنجز وأول مهماتها الوصول إلى كيفية إنجاز المنشأة ومقابلة مسؤولياتها إتجاه الآخرين.

في الاقتصاد تعني نجاح إنتاج كمية كبيرة من المنتجات في مجموعة معطيات لمدخلات محددة والتي تعني بهذا المفهوم الكفاءة الإنتاجية.

وتكون الحالة ملائمة في تلخيص الكفاءة في ثلاثة محاور :

١. إنجاز ما خطط .

٢. المقدرة العملية لربط العلاقة بين المدخلات والمخرجات.

٣. المقدرة على الاستمرارية بشكل فعال لتحقيق النجاح.

فكرة الكفاءة قورنت مع الكفاية في المنشآت وأول محاولة لمقارنة فكرة الكفاءة بكفاية المنشآت درست على أساس كونها إنجاز المنشأة : هو القياس الداخلي الذي يهتم في كيفية عمل إنجاز الشيء بدلاً من السؤال في أفضلية إنجاز العمل .

بينما كفاية المنشأة : في القياس الخارجي المنجز ، وأول مهمته الوصول إلى كيفية إنجاز المنشأة ومقابلة مسؤوليتها اتجاه الآخرين في المنظمات أو الخارج .

وهذا لأنَّ الكفاءة الاقتصادية طبقت بشكل واسع . فعلى سبيل المثال ، في النظرية الاقتصادية لا بد من وجود شروط الكفاءة للسيطرة على التخصيصات المالية كمدة استعمال المصادر وشروط تطبيق المصادر المتوفرة في الإنتاج ، التي يمكن توفرها ، وما هي شروط الاستعمال للإنتاج أو للاستثمار . والاقتصاديون مدعوون إلى أفضلية التطبيق في مبادئ الاقتصاد لتكون نتيجة الميكانيكية بأعلى كفاءة في تحديد التخصصات والاستخدامات والمصادر ذات العلاقة والمنافسة والتوزيع الحقيقي للمصادر خلال الاقتصاد الذي يدعى بالتوزيع الكفؤ ، إذا لم يكن " أفضل من " " أسوأ من " . فكفاءة التخصيص مشتقة من الإنتاج الفرعي لسوق المنافسة (٣) .

فالتحدي للاقتصاد التقليدي في مفهوم الكفاءة قد نوقش في التمييز بين كفاءة التخصيصات . ويمكن بيانه من خلال مناقشة عدة منشآت لا تعمل أو مقارنة الإنتاج في حدود المحتمل أو أقل من الحد المفروض لإنتاجه وبهذا تدعى هذه المنشآت كونها غير كفؤة وبتحسين عوامل كفاءة المصادر لزيادة المخرجات ، والتركيز على تحسين الكفاءة من خلال العوامل التالية :

١. خطة الحوافز الداخلية للكفاءة .
٢. الحوافز الخارجية للكفاءة .

وهذان المصدران هما المحفزان لمتغيرات الإنجاز المحتملة لوحدات المدخلات وتتمثل في :

١. كون عقود العمل غير كاملة وكفؤة .
٢. وضعية الإنتاج غير كاملة بالضبط أو معروفة .
٣. ليس كل المدخلات محسوبة أو معطاة أهمية في العمل .

وهذه المنظمات غير كفؤة لأسباب كثيرة منها عدم كفاءة المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية وضعف الرقابة ، عدم إنجاز الدوائر ، عدم تحقيق المديرين لأهدافهم الوظيفية بشكل عام .

وخلاصة الفكرة فإن المفهوم الاقتصادي و " الكفاءة " تعني استخدام أو إدارة المصادر (البشر ، الممتلكات ، المكان ... إلخ) بشكل اقتصادي وفي نمط كفوء، والأسباب في عدم كفاءة أو عدم اقتصادية المنشآت تعني عدم كفاية أنظمة المعلومات الإدارية أو الإدارة الإنتاجية أو الهيكل التنظيمي . ويمكن أن تتمثل بالتالي :

١. عدم كفاءة استعمال الموارد والمصادر البشرية .
٢. عدم اشتغال العاملين والوسائل والمصادر البشرية بشكل كفوء .
٣. عدم الرقابة الكفوءة .
٤. عدم استخدام الوسائل المتاحة .

الكفاءة الإدارية وعلاقتها بالمحاسبة :

أما مفهوم الكفاءة في الإدارة فقد تطرق Pettor and Salancik (1989) لمفهوم كفاءة المنظمة ، وفاعلية المنظمة .

وقد تناولت دراسة من قبل Jackson (1982) بمناقشة البيروقراطية في قطاع الدولة وعلاقتها بعوامل الكفاءة .

وقد توصل إلى عدم كفاءة السوق ومركزية إدارة التسويق في الإقتصاد وإلى جدل بين البيروقراطية في النظام الاشتراكي والرأسمالي ، وشكل المنظمة ومركزية التخطيط ، وقد توصل إلى عدم كفاءة المنظمة ، وعدم كفاية المحفزات ، وعدم كفاءة الموازنات المرسومة من قبل الإدارة ، وعدم كفاءة تصميم المنظمة وأخيرا زيادة الكفاءة يعني نقصان عدم كفاءة المنظمات .

مفهوم الكفاءة المحاسبية :

كما سبق تمت مناقشة الكفاءة والكفاية في المفهوم الاقتصادي ، ففي هذا الجزء سوف تتم مناقشة مفهوم الكفاءة المحاسبية وأدناه مراجعة الأدبيات المتوفرة ، وبشكل عام من أوائل من تناول مفهوم الكفاءة المحاسبية بشكل بحثي هو لبنستين (١٩٦٦) (٤) فإن الكفاءة المحاسبية في مفهومها هي التي تكون المنشأة غير الكفؤة على الرغم من توفر عوامل الموارد البشرية والمادية و لم تظهر الكفاءة فيها بسبب عدم الاستخدام الأمثل ، أو بسبب فقدان الحوافز والتخطيط واتخاذ القرارات الصحيحة . أول من درس هذه الحالة على نظرية الاقتصاد الجزئي MICROECONOMICES في عدم كفاءة التخصيصات NON-ALLOCATIVE INEFFICIENCIE التي تتمثل في الفعاليات الداخلية للمنشآت، "فالمديرون لا يعيرون بكفاءة انتاجيتهم وكذلك انتاجية كامل الوحدات المشتركة في المنشأة" وقد سميت العوامل المؤثرة هذه بـ وكمثال على عدم الكفاءة هي (٥) :

١. القوى العاملة .
٢. استخدام الرأسمال .
٣. ملاءمة الوقت .
٤. عدم تكامل القوى العاملة .
٥. انتقال المعلومات .
٦. عدم كفاية المقايضة .
٧. عدم استخدام المديونية المتوفرة .
٨. عدم كفاءة الإجراءات المستخدمة .

وتمت دراسة حالات كثيرة مستندين على الفكرة أعلاها من عدة وجهات :

أولا : الافتراض . العوامل التي استخدمت في لينستين ، ١٩٦٦ على الشركات الاحتكارية التي حددها المذكور في بحثه.

ثانيا : دراسة تطبيقات الثروة وعدم الكفاءة وتأثير المخرجات في المستويات الإدارية.

ثالثا : تحليل خبرة المديرين وتأثيرها على كفاءة المنشآت وانعكاسها على تغيرات العوامل غير الكفؤة . إحدى الدراسات ناقشت تطبيق زيادة العوامل غير الكفؤة التي تحدث بزيادة الجهود وكفاية القوى العاملة . وقد اقترحت تلك العمليات لتكون أكثر ملائمة ، تخصص ضمنا لاجل جهود كفاءة ابعاد المدخلات . وهكذا فإن المخرجات الحقيقية يمكن أن تناقش على مخرجاتها . وتبقى هذه الدراسات متاحة للدراسة أكثر وتحليل أكثر لبعض العوامل الأخرى لكي تكون بحوثا متكاملة . وبقيت هذه الفكرة بدون تطبيق على منشآت القطاع العام .

الفكرة طبقت لتحليل العوامل التي تدرس كفاءة المنشآت في الدول النامية. التحليل طبق موديل اقتصادي لتقدير التأثيرات لغاية الوصول إلى الكفاءة ، والتخصيصات دراسة ست دول نامية بالكامل . وتوصلت الدراسة إلى أفضل نظرية على نقص تأثير التخصصات على الإنتاج . وفي الجانب العملي كانت النتائج لها أبعاد أهمها تأثير الثروة التجارية والسياسة التجارية خلال النتائج الرقمية كانت مقاربة مع تلك التي قام بها عدد من البحوث (٦) .

دراسة أخرى تناولت " الكفاءة " وعلاقتها بالمنشآت المملوكة من قبل الدولة في كل من أندونيسيا وبوليفيا . وقد توصل البحث إلى فقدان الثروة من عدم التخصيصات غير الكفؤة . بالرغم من ثبات سلوكية عدم كفاءة النظرية الموضحة في محاولة حول جعل تقييم أهمية الكميات ذات العلاقة مع التخصيصات وعدم الكفاءة . وهذه الدراسة هي أيضا درست الحالات بشكل عام على غرار لينيستين (١٩٦٦) .

في دراسة لينستين (١٩٦٦) ، واضح بأن الاقتصاديين تجاهلوا عددا من المشاكل منها عدم الكفاءة الداخلية للمنشآت والتي لم يهتموا بها بشكل دقيق ، المنشأة يفترض بها أن تتخذ قرارا ولكن القليل منها أعطى كيفية التحقق من المشاكل والمعوقات . والكفاءة الداخلية تركت من قبل الاقتصاديين لتدرس من قبل المحاسبة والإدارة ونظرية المنظمة ... إلخ .

على كل حال فالمنظمة هي أشبه بأن تكون عدم كفؤة لعدة أسباب منها عدم كفاءة المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية أو بسبب عدم كفاءة الهيكل التنظيمي لذلك تم استخدام عوامل الكفاءة X-IN-EFFICIENCY لتعني كل المصادر لغير الكفاءة الداخلية . الكفاءة الإدارية في الإنتاج قد وضحت وعرفت في بحثه ، ربما تحدث فقط عندما حدد المنظمة تلك العوامل غير الكفؤة X - IN - EFFICIENCY وقد أصبحت X-EFFICIENT .

الفكرة قد تطورت بمناقشة البيروقراطية في قطاع الدولة وعلاقتها بعوامل الكفاءة X-EFFICIENCY وعدم الكفاءة X-IN-EFFICIENCY فالبيروقراطية وصفت كونها في مفهوم الحكومات كونها رئاسات الوحدات او الوكالات والتابعين على مختلف المستويات الادارية (٧) .

وقد توصل إلى مناقشة عدم كفاءة السوق أو مركزية إدارة التسويق في الاقتصاد وإلى جدل بين البيروقراطية في النظام الاشتراكي والرأسمالي ، وشكل اقتصادية المنظمات وإلى مركزية ولا مركزية التخطيط .

وعدم الكفاءة تنعكس على منظوري المنظمة والاقتصاديين على حد سواء وكذلك على محفزات هيكل الموازنة مرسومة بواسطة الإدارة العلمية ، وتعالج متغيرات المجتمع السيكولوجي كمحاولة للتأثير على سلوكية العاملين لزيادة انتاجيتهم وزيادة الكفاءة ، ذلك يعني نقصان عدم الكفاءة . وبنفس الوقت فمنظري إدارة الأعمال والدراسات الحديثة مهمتهم البحث في أشكال الكفاءة في تصميم المنظمات (٨) .

ومرة أخرى هيكلة المنظمة الكفؤة هي كفؤة في المقاييس بتقليل عدم الكفاءة .

دراسة أخرى ناقشت كل عوامل الكفاءة بين الاقتصاد والأهداف المالية في شركة الاحتكار . وقد توصل إلى أن تصميم العمليات الإنتاجية كانت غير كفؤة لشركة سكك الحديد البريطانية . والحل المحتمل يتضمن في تعيين مجموعة من المؤشرات لكفاءة الإنتاجية التي تكون مفيدة وسيلة وقائية (٩) ، بالإضافة إلى هذه الدراسة التي تناولت مفهوم الكفاءة هناك دراسات أخرى وكما موضحة ملخصاتها في الجدول اللاحق .

جدول يوضح
عدد من الدراسات التي تناولت الكفاءة والفاعلية في مختلف القطاعات

ت	اسم الباحث	السنة	الموضوع بشكل عام
١.	سللر	١٩٦٦ (١٠)	المعلومات المحاسبية والدول النامية.
٢.	أنثوفن	١٩٧٦ (١١)	مراجعة النظم المحاسبية في الدول النامية
٣.	برستن	١٩٧٨ (١٢)	تقييم المحاسبة في الدول النامية.
٤.	عابدين	١٩٨٠ (١٣)	دور المحاسبة في تقييم المشاريع
٥.	الشهواني	١٩٨٩ (١٤)	الرقابة على التكاليف الصناعية
٦.	السويدي	١٩٩٢ (١٥)	مشاكل تحميل التكاليف الصناعية

الدراسات السابقة حول المنشآت الصغيرة :

نشرت العديد من الدراسات حول المنشآت الصغيرة ، وأدناه عدد من هذه الدراسات ذات العلاقة بكفاءة استخدام المصادر المالية ، وببعض الدراسات حول المنشآت الصغيرة التي تناولت الجانب المحاسبي أو التدقيقي .

فقد قام يوسف سعادة ١٩٩٠ (١٦) بدراسة بعنوان مشكلات تدقيق المنشآت الصغيرة في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات : دراسة ميدانية ، حيث أجريت هذه الدراسة للتحقق من صحة الفرضية القائلة : إن تدقيق المنشآت الصغيرة والكبيرة شيء واحد ، وقد توصلت الدراسة إلى ان المشكلات التي يواجهها المدقق في تدقيق المنشآت الصغيرة تنشأ لأسباب طارئة ، ويمكن التخلص منها بالتخلص من مسبباتها ، بحيث يمكن القول بعدها أن تدقيق المنشآت الكبيرة والصغيرة ومعاييرها ومشكلاتها واحدة ، ويمكن تقسيم مشكلات تدقيق المنشآت الصغيرة حسب مسبباتها إلى مجموعتين أو محورين هما: محور القانون والتشريع ، ومحور المالك .

فقد قام Chilgey Peter, 1995 (١٧) بمناقشة المبادئ الأولية والإجـــراءات لمعايير التدقيق في المنشآت الخاصة في بريطانيا ، والاهتمام الكبير في كشف الميزانية لتلـــك المنشآت، وتوصل إلى عدد من الاقتراحات معايير التدقيق للمنشآت الصغيرة ، والتخطيط، وتوصيات لحل بعض المشكلات ومرونة بعض تطبيقات كشوفات الميزانيات .

وقد قام Holgate Peter, 1995 (١٨) بدراسة التقارير في مجلس المعايير المحاسبية في بريطانيا حول المنشآت الصغيرة من حيث الحجم والفائدة الاجتماعية والتدقيق في المنشآت الصغيرة ، وتوصل إلى عدد من المقترحات لفشل التقارير المرفوعة من قبـــل المســـتخدم ، ومتطلبات الحاجات الخارجية ، والنقد الموجه لتلك المعايير المحاسبية في المنشآت الصغيرة.

وقد قام Clark, Scott, 1995 (١٩) بمناقشة تحليـــل كشـــف النقـــد والطـــرق المستخدمة لقياس الحاجة لإدامة رأس المال ، وذلك من خلال استخدام مجمـــوع النقـــد المستعمل ، مصادر استخدام المال ، المنافسة حول تكاليف البضاعة المباعة ، المصروفـــات الإدارية الفوقية ، النفقات الرأسمالية ، ومعالجة الاستهلاك . وقدم العديد من التوصيـــات بهذا الخصوص من خلال الاستنتاجات في المنشآت الصغيرة .

وقام مجلس المعايير المحاسبية البريطاني ١٩٩٧ (٢٠) بنشر تقاير توضـــح متطلبـــات معايير التقارير المالية للمنشآت الصغيرة وذلك من خلال التعريف بالمنشـــآت الصغـــيرة ، تبسيط معايير المحاسبة ، الإجراءات المحاسبية ، والإفصاح ، وتصميم التقارير لتلائم المبـــادئ المحاسبية المتعارف عليها .

وقد قام مجلس معايير مهنة التدقيق لبريطانيا العظمى ١٩٩٥ (٢١) بإصدار نشـــرة بكشف معايير التدقيق رقم ٣٠٠ الذي يبحث في إصدار دليل حول مخـــاطر التدقيـــق ، وطرق إجراءات المدققين ، بخصوص فهم النظام المحاسبي ، وأنظمة الرقابـــة الداخليـــة ، ومخاطر التدقيق والنظام المحاسبي ، ورقابة البيئة في المنشآت الصغيرة .

دراسة Mastracchio,N ١٩٩٩ بعنوان (٢٢) : المنشآت المحاسبية في الولايات المتحدة .

تناولت مناقشة ميول وخصائص المنشآت المحاسبية الصغيرة في الولايـــات المتحـــدة الأمريكية ، ودور إجازات المهنة المحاسبية في الشركات الصغـــيرة ، والمعلومـــات حـــول

الميزانيات والمعايير المحاسبية ، ومراجعة تلك الخدمات، ونمو سوق تقديم الاستشلوة ، والتعليمات التي تحكم تلك المنشآت الصغيرة .

Middlemiss, j ١٩٩٩ وقد تناولت دراسة بعنوان(٢٣) المنشآت المحاسبية في كندا ، تناولت بالتحديد المنشآت الصغيرة والمنشآت متوسطة الحجم للمحاسبة في كندا، وفوائد ستراتيجياتها في الشركات المحاسبية الصغيرة، وكذلك معلومات العملاء واحتياجاتهم، حيث تم تقييم خدمات شركة برونلو وثوميسون ومكابي وتطورها .

أما دراسة Kahan,S عام ١٩٩٩ بعنوان (٢٤) ستراتيجية الوكلاء في المنشأت الصغيرة، حيث ناقشت الدراسة كيفية تطور المنشأت المحاسبية في الولايات المتحدة في تشكيل ستراتيجية العملاء وناقشتها للشركات الكبيرة ، وخطوات في خلق ستراتيجيات العملاء ، ومفاهيم ومصطلحات توافق في ستراتيجية العملاء، كذلك تناولت الدراسة الشركاء في الشركات الصغيرة في المهنة وانواع الوكلاء في الفترة القصيرة في المنشأت الصغيرة .

تحليل البيانات واختبار الفرضيات :

من جراء تحليل البيانات تم التوصل إلى تحليل البيانات وتفسيرها ، وتبين الفقرات أدناه التالي :

أولا : كفاءة استخدام المصادر المالية في المصلحة : تم توجيه الأسئلة الستة أدناه :

٢. ما مدى كون المالك متدخلا في الأهداف المالية والتخطيط المالي للمصلحة ؟.

٢. ما مدى كون المحاسب متدخلا في الأهداف المالية والتخطيط المالي للمصلحة؟.

٣. ما مدى كون المالك مؤثرا في تخطيط وكفاءة المصادر المالية ؟.

٤. ما مدى كون المحاسب مؤثرا في تخطيط وكفاءة المصادر المالية ؟.

٥. ما مدى كون تداخل (١) (٣) في تحديد كفاءة المصادر المالية ؟.

٦. ما مدى كون تداخل (٢) (٤) في تحديد كفاءة المصادر المالية ؟.

وجهت هذه الأسئلة إلى إثنين وسبعين مالكا ومحاسبا في المنشـــآت الصغـــيرة وتم التوصل إلى النتائج أدناه وكما في الجدول رقـــم (١) و (٢) الخـــاص باســـتجابات المالكين والمحاسبين على التوالي :

جدول رقم (١) يوضح استجابات المالكين
حول كفاءة استخدام المصادر المالية في المصلحة

Value	Mean	Std Dev	Variance	Minimum	Maximum	Sum
2.00	2.50	2.07	4.30	.00	5.00	15.00
4.00	3.17	3.19	10.17	.00	7.00	19.00
3.00	4.83	3.71	13.77	.00	8.00	29.00
1.00	5.50	5.01	25.10	.00	11.00	33.00
5.00	20.00	12.39	153.60	8.00	36.00	120.00

جدول رقم (٢) يوضحاستجابات المحاسبين
حول كفاءة استخدام المصادر المالية في المصلحة

Value	Mean	Std Dev	Variance	Minimum	Maximum	Sum
100	2.67	2.34	5.47	.00	5.00	16.00
4.00	3.33	1.63	2.67	1.00	5.00	20.00
2.00	4.67	3.44	11.87	1.00	9.00	28.00
3.00	7.00	2.37	5.60	3.00	10.00	42.00
5.00	18.33	6.15	37.87	12.00	27.00	110.00

ويلاحظ من التحليل الاحصائي عدد من النقاط المهمة وكما يلي :

١. يوضح الجدول رقم (١) بأن أعلى وسط حسابي هو ٢٠,٠٠ في القيمة (٥) ، ويلاحظ أن الانحراف المعياري ١٢,٣٩ قد تركز في القيمة (٥) .

٢. يوضح الجدول رقم (٢) بأن أعلى وسط حسابي هو ١٨,٣٣ في القيمة (٥) ويلاحظ أن الإنحراف المعياري ٦,١٥ قد تركز في القيمة (٥) أيضا.

٣. يلاحظ أن هناك اتفاقا كبيرا ما بين رأي المالك ورأي المحاسب من خلال الأوساط الحسابية ٢٠,٠٠ و ١٨,٣٣ على التوالي وهذا الاتفاق قوي كما تشير إليه انحرافاتها المعيارية ١٢.٣٩ و ٦,١٥ على التوالي ، حيث أن كفاءة استخدام المصادر المالية في المنشآت الصغيرة تعتمد اعتمادا كبيرا على المالك.

ثانيا : المساهمات الاستشارية غير الرسمية في كفاءة استخدام المصادر المالية ثم توضيح الأسئلة الثلاثة أدناه :

١. ما مدى توفر هيكل منظم غير رسمي للمساهمة في كفاءة المصادر المالية ؟.

٢. ما مدى تأثير مثل هذا الهيكل على شؤون الكفاءة المحاسبية ؟.

٣. ما مدى تأثير مثل هذا الهيكل على شؤون كفاءة المصادر المالية ؟.

جدول رقم (٣) يوضح استجابات المالكين حول المساهمات الإستشارية في كفاءة استخدام المصادر المالية

Value	Mean	Std Dev	Variance	Minimum	Maximum	Sum
2.00	3.00	1.00	1.00	2.00	4.00	9.00
1.00	5.33	.58	.33	5.00	6.00	16.00
3.00	6.67	2.08	4.33	5.00	9.00	20.00
4.00	7.33	1.15	1.33	6.00	8.00	22.00
5.00	13.67	.58	.33	13.00	14.00	41.00

جدول رقم (٤) يوضح استجابات المحاسبين حول المساهمات الاستشارية وكفاءة استخدام المصادر المالية

Value	Mean	Std Dev	Variance	Minimum	Maximum	Sum
4.00	6.00	2.65	7.00	3.00	8.00	18.00
2.00	6.00	1.73	3.00	4.00	7.00	18.00
1.00	5.67	2.52	6.33	4.00	9.00	20.00
3.00	7.33	1.15	1.33	6.00	8.00	22.00
5.00	10.00	1.00	1.00	9.00	11.00	30.00

ويلاحظ من التحليل الإحصائي عدد من النقاط المهمة وكما يلي :

١. يوضح الجدول رقم (٣) بأن أعلى وسط حسابي هو ١٣,٦٧ في القيمة (٥) ، ويلاحظ أن تركيز الإنحراف المعياري في ٢,٠٨ قد تركز في القيمة (٣) .

٢. يوضح الجدول رقم (٤) بأن أعلى وسط حسابي هو ١٠,٠٠٠ في القيمة (٥) ، ويلاحظ أن تركيز الإنحراف المعياري ٢,٦٥ تركز في القيمة (٤).

٣. يلاحظ بأن هناك اتفاقا ما بين رأي المالك ورأي المحاسب من خلال الأوساط الحسابية ١٣,٦٧ و ١٠,٠٠ على التوالي وهذا الاتفاق ليس بشكل كبير وذلك من خلال الانحرافات المعيارية لها حيث اختلفت انحرافاتها المعيارية ٢,٠٨ و ٢,٦٥ في القيم (٣) و(٤) على التوالي أي أن المساهمات الاستشارية في كفاءة الاستخدام للمصادر المالية لا تملك القوة في المنشآت الصغيرة.

ثالثا : مدى مساهمة مديري المنشآت الصغيرة في رفع كفاءة المصادر المالية : تم توجيه الأسئلة الأربعة التالية :

١. ما مدى توفر القواعد لتحديد المصادر المالية من قبل المديرين ؟.

٢. ما مدى توفر المعرفة والعلاقات الخارجية بخصوص المالية والمحاسبية ؟.

٣. ما مدى توفر القابلية لرفع المعلومات والتقارير إلى المالكين بشكل كفوء ؟.

٤. ما مدى توفر القابلية في المدير المالي لوضع موازنة لمصلحته ؟

وجهت هذه الأسئلة إلى إثنين وسبعين مالكا ومحاسبا في المنشـــآت الصغـيرة وتم التوصل إلى النتائج أدناه ، وكما في جدول رقم (٥) و (٦) الخاصة باستجابات المـــالكين والمحاسبين وعلى التوالي .

جدول رقم (٥) يوضح إستجابات المالكين حول مدى مساهمة مدراء المنشآت لرفع كفاءة استخدام المصادر المالية

Value	Mean	Std Dev	Variance	Minimum	Maximum	Sum
2.00	2.25	.96	.92	1.00	3.00	9.00
1.00	3.50	.58	.33	3.00	4.00	14.00
3.00	5.50	2.65	7.00	2.00	8.00	22.00
4.00	7.00	2.58	6.67	4.00	10.00	28.00
5.00	17.75	.50	.25	17.00	16.00	71.00

جدول رقم (٦) يوضح استجابات المحاسبين حول مدى مساهمة مدراء المنشآت لرفع كفاءة استخدام المصادر المالية

Value	Mean	Std Dev	Variance	Minimum	Maximum	Sum
1.00	3.00	1.41	2.00	1.00	4.00	12.00
2.00	5.50	1.29	1.67	4.00	7.00	22.00
3.00	6.25	1.50	2.25	5.00	8.00	55.00
4.00	10.25	.96	.92	9.00	11.00	41.00
5.00	11.00	2.16	4.97	9.00	14.00	44.00

ويلاحظ من التحليل الإحصائي عدد من النقاط المهمة وكما يلي :

١. يوضح الجدول رقم (٥) بأن أعلى وسط حسابي ١٧,٧٥ في القيمة (٥) ويلاحظ أن الانحراف المعياري ٢,٦٥ قد تركز في القيمة (٣).

٢. يوضح الجدول رقم (٦) بأن أعلى وسط حسابي ١١,٠٠ في القيمة (٥) ، ويلاحظ أن الانحراف المعياري ٢,١٦ قد تركز في القيمة (٥) أيضا.

٣. يلاحظ أن هناك اتفاقا بين آراء المالكين والمحاسبين بشكل عام ، ولكن الاختلاف في أوساطها الحسابية ١٧,٧٥ و ١١,٠٠ للمالكين والمحاسبين على التوالي ، واختلاف انحرافاتها المعيارية ٢,٦٥ و ٢,١٦ على القيم (٣) و (٥) ، وخلاصة النتائج أن استجابات المالكين والمحاسبين يختلف حول مدى مساهمة مديري المصلحة لرفع كفاءة استخدام المصادر المالية أوساطها الحسابية وانحرافاتها المعيارية.

رابعا : فاعلية المدير في التصرف عوضا عن المالك : ثم توجيه الأسئلة الثلاثة أدناه:

١. ما مدى توفر الصلاحيات للمدير في صرف التخصيصات الاعتيادية مثل الرواتب وغيرها ؟.

٢. ما مدى توفر الصلاحيات للمدير للمصاريف الآنية الضرورية ؟.

٣. ما مدى توفر الصلاحيات للمدير على التخصيصات الغير الاعتياديـــة مثل الأجهزة والمعدات ؟.

وجهت هذه الأسئلة إلى إثنين وسبعين مالكا ومحاسبا في المنشآت الصغـــيرة وتم التوصل إلى النتائج أدناه وكما في الجدول رقم (٧) و (٨) .

جدول رقم (٧) يوضح
استجابات المالكين حول فاعلية المدير في التصرف المالي عوضا عن المالك

Value	Mean	Std Dev	Variance	Minimum	Maximum	Sum
2.00	1.67	1.53	2.33	.00	3.00	5.00
1.00	3.00	1.00	1.00	2.00	4.00	9.00
3.00	5.00	2.65	7.00	3.00	8.00	15.00
4.00	7.67	.58	.33	7.00	8.00	23.00
5.00	18.67	4.16	17.33	14.00	22.00	56.00

جدول رقم (٨) يوضح
استجابات المحاسبين حول قابلية المدير في التصرف المالي عوضا عن المالك

Value	Mean	Std Dev	Variance	Minimum	Maximum	Sum
1.00	5.33	.58	.33	5.00	6.00	16.00
5.00	6.33	.58	.33	6.00	7.00	19.00
3.00	7.00	2.00	4.00	5.00	9.00	21.00
4.00	8.00	1.00	1.00	7.00	9.00	24.00
2.00	9.33	.58	.33	9.00	10.00	28.00

ويلاحظ من التحليل الإحصائي عدد من النقاط المهمة وكما يلي :

١. يوضح الجدول رقم (٧) بأن أعلى وسط حسابي ١٨,٦٧ في (٥) ويلاحظ أن الانحراف المعياري ٤,١٦ قد تركز في القيمة (٥) .

٢. يوضح الجدول رقم (٨) بأن أعلى وسط حسابي وهو ٩,٣٣ في القيمة (٢) ويلاحظ أن الانحراف المعياري ٢,٠٠ قد تركز في القيمة (٣) .

٣. يلاحظ أن هناك عدم اتفاق ما بين رأي المالك ورأي المحاسب من خلال الأوساط الحسابية ١٨,٦٧ و ٩,٣٣ على التوالي وهذا الاختلاف يؤكد عليه من خلال الانحرافات المعيارية ٤,١٦ ، ٢,٠٠ في القيم (٥) و (٣) على التوالي . وهذا يعني أن المالك يعطي الصلاحيات للمدير بالتصرف في التخصيصات الاعتيادية ، والآنية وغير الاعتيادية ولكن ليس بالكامل ، أما رأي المحاسبين فإن هذه الصلاحيات قليلة جدا ، وهذا اختلاف في آراء المالكين والمحاسبين في التصرف في التخصصات الاعتيادية ، والآنية ، وغير الاعتيادية في المنشآت الصغيرة .

خامسا : قابلية المدير في التصرف المالي عوضا عن المالك :

تم توجيه الأسئلة الثمانية أدناه :

١. ما مدى استطاعة المدير المالي برمجة المصادر المالية ؟.
٢. ما مدى قابليته في كيفية تشغيل المصادر المالية ؟.
٣. ما مدى توفر المسؤولية في استغلال المصادر المالية ؟.
٤. ما مدى توفر الأهداف لتحقيق المصادر المالية ؟.
٥. ما مدى توفر قواعد ملزمة باستخدام المصادر المالية ؟.
٦. ما مدى قابلية المدير بالتدخل بالمصادر المالية ؟.
٧. ما مدى وجود تدخل المدير بالمعلومات المحاسبية ؟.
٨. ما مدى وجود تدخل المدير بالشؤون المحاسبية ؟.

وجهت هذه الأسئلة إلى إثنين وسبعين مالكا ومحاسبا في المنشآت الصغيرة وتم التوصل إلى النتائج أدناه وكما في الجدول رقم (٩) ، و (١٠) .

جدول رقم (٩) يوضح استجابات المالكين حول قابلية المدير المالي بالتصرف بالمعلومات المحاسبية الخاصة بالمصادر المالية

Value	Mean	Std Dev	Variance	Minimum	Maximum	Sum
1.00	3.00	.76	.57	2.00	4.00	24.00
2.00	4.00	.93	.86	3.00	5.00	32.00
3.00	4.03	2.07	4.27	2.00	9.00	37.00
4.00	9.50	1.77	3.14	6.00	12.00	76.00
5.00	14.00	1.01	3.27	11.00	16.00	119.00

جدول رقم (١٠) يوضح استجابات المحاسبين حول قابلية المدير المالي بالتصرف بالمعلومات المحاسبية الخاصة بالمصادر المالية

Value	Mean	Std Dev	Variance	Minimum	Maximum	Sum
2.00	4.37	.92	.84	3.00	6.00	35.00
1.00	5.75	2.60	6.79	2.00	10.00	46.00
3.00	6.38	1.41	1.98	4.00	8.00	51.00
4.00	9.13	1.25	1.55	7.00	11.00	73.00
5.00	10.38	2.88	8.27	6.00	15.00	83.00

ويلاحظ من التحليل الاحصائي عدد من النقاط المهمة وكما يلي :

١. يوضح الجدول رقم (٩) بأن أعلى وسط حسابي هو ١٤,٨٨ في القيمة (٥) ويلاحظ أن الإنحراف المعياري ٢,٠٧ قد تركز في القيمة (٣) .

٢. يوضح الجدول رقم (١٠) بأن أعلى وسط حسابي ١٠,٣٨ في القيمة (٥) ويلاحظ أن الإنحراف المعياري ٢,٨٨ قد تركز في القيمة (٥) .

٣. يلاحظ بأن هناك اتفاقا ما بين رأي المالك ورأي المحاسب بشكل عام في الأوساط الحسابية ١٤,٨٨ و ١٠,٣٨ على التوالي ولكن ليس بذلك الاتفاق الكبير من خلال انحرافاتهم المعيارية فقد تركزت ٢,٠٧ و ٢,٨٨ في القيم (٣) و (٥) ، حيث إن توقعات المالك بأن للمدير المالي التصرف في العديد من الأمور حول المصادر المالية ، على خلاف منه فإن رأي المحاسب حول التصرف أقل بكثير .

سادسا : مدى التجانس بين المالكين والمحاسبين بشكل عام : تم التوصل إلى النتائج أدناه ، وكما موضحة في الجدول رقم (١١) و (١٢) الخاص بالتحليل مدى التجانس بين المالكين والمحاسبين وعددهم إثنان وسبعون وكما يلي :

جدول رقم (١١) يوضح
استجابات المالكين بشكل عام من خلال مجموعة الاستبيان الكلي

Value	Mean	Std Dev	Variance	Minimum	Maximum	Sum
2.00	2.92	1.53	2.34	.00	5.00	70.00
1.00	4.00	2.67	7.13	.00	11.00	96.00
3.00	5.13	2.58	6.64	.00	9.00	123.00
4.00	7.00	3.20	10.26	.00	12.00	168.00
5.00	16.96	6.46	41.78	8.00	36.00	407.00

جدول رقم (١٢) يوضح
استجابات المحاسبين بشكل عام من خلال مجموعة الاستبيان الكلي

Value	Mean	Std Dev	Variancc	Minimum	Maximum	Sum
1.00	4.58	2.57	6.60	.00	10.00	110.00
2.00	5.46	2.43	5.91	1.00	10.00	131.00
3.00	6.71	1.65	2.74	3.00	10.00	161.00
4.00	7.33	2.99	8.93	1.00	11.00	176.00
5.00	11.92	5.27	27.73	6.00	27.00	286.00

ويلاحظ من التحليل الإحصائي عدد من النقاط المهمة وكما يلي :

١. يوضح الجدول رقم (١١) بأن أعلى وسط حسابي ١٦,٩٦ في القيمة (٥) ، ويلاحظ بأن الإنحراف المعياري ٦,٤٦ قد تركز في القيمة (٥) .

٢. يوضح الجدول رقم (١٢) بأن أعلى وسط حسابي ١١,٩٢ في القيمة (٥) ، ويلاحظ بأن الانحراف المعياري ٥,٢٧ قد تركز في القيمة (٥) أيضا .

٣. يلاحظ بأن هناك اختلافا في الأوساط المحاسبية ١٦,٩٦ و ١١,٩٢ بين المالكين والمحاسبين وعلى التوالي ، كما أن هناك اختلافا في الانحرافات المعيارية بين ٦,٤٦ و ٥,٢٧ بين المالكين و المحاسبين على التوالي ، أي هناك عدم تجانس واضح في مدى التجانس بين المالك والمحاسب حول كفاءة استخدام المصادر المالية في المنشآت الصغيرة .

الاستنتاجات والتوصيات :

تبين من خلال البحث العديد من الاستنتاجات الهامة وكما يلي :

١. لا يوجد اختلاف كبير بين آراء المالكين ، وآراء المحاسبين باستخدام المصادر المالية في المنشآت الصغيرة حيث وضحت الجداول الخاصة بهذا العنوان وكما يلي :

	القيمة	الوسط	الإنحراف
المالك	٥,٠٠	٢٠,٠٠	١٢,٣٩
المحاسب	٥,٠٠	١٨,٠٠	٦,١٥

٢. تقاربت آراء المالكين وآراء المحاسبين في المساهمات الاستشارية في كفاءة استخدام المصادر المالية ، وكما يلي :

	القيمة	الوسط	الإنحراف
المالك	٥,٠٠	١٣,٦٧	٢,٠٨ في القيمة (٣)
المحاسب	٥,٠٠	١٠,٠٠	٢,٦٥ في القيمة (٤)

وهذا التقارب ليس كبيرا كما هو مطلوب بشكل عام ، مما يتطلب من هذه المنشآت الصغيرة العمل على التفاعل التام واستخدام الأساليب الإحصائية ، ودراسة المنشآت الصغيرة وقدرتها على التفاعل مع المجتمع .

٣. لا يوجد تقارب بين آراء المالكين ، وآراء المحاسبين حول مساهمة مديري المنشآت لرفع كفاءة استخدام المصادر المالية وكما يلي :

	القيمة	الوسط	الإنحراف
المالك	٥,٠٠	١٧,٧٥	٢,٦٥ في القيمة (٣)
المحاسب	٥,٠٠	١١,٠٠	٢,١٦

عدم توفر التقارب بين الآراء جاء ليؤكد هذا في الانحرافات المعيارية في الآراء ، وقد يعود هذا الابتعاد بين الآراء إلى أسباب كثيرة منها : أن المنشآت الصغيرة تعتمد بشكل كلي على المالك من حيث التخطيط ، والتمويل ، والمتابعة ، و لا يحتاج إلى المدير . والشيء الأخير لم تعتمد المنشآت على الاستشارات كما يعتمد قانون الشركات المساهمة في العديد من الدول إلى دراسات جدوى للشركات .

٤. لا يوجد تقارب بين آراء المالكين وآراء المحاسبين حول قابلية المدير في التصرف عوضا عن المالك ، وكما يلي :

	القيمة	الوسط	الإنحراف
المالك	٥,٠٠	١٨,٦٧	٤,١٦
المحاسب	٥,٠٠	٩,٣٣	٢,٠٠ في القيمة (٣)

عدم التقارب في الآراء تعود للعديد من الأسباب ومن أهمها أن دور المالك كبير في المنشآت الصغيرة ، وغالبا ما يدير عمله ويخطط له ، وغالبا ما يقوم بدور المدير ، ويقسم الإدارة بينه وبين المحاسب الذي يقوم بمهمة متابعة الصندوق ، وكذلك الإشراف على العمل أثناء غياب المدير ، وتقسم الإدارة المالية بين المدير والمحاسب.

٥ . لا يوجد تقارب بين آراء المالكين وآراء المحاسبين حول قابلية المدير بالتصرف بالمعلومات المحاسبية الخاصة بالمصادر المالية وكما يلي :

	القيمة	الوسط	الإنحراف
المالك	٥,٠٠	١٤,٠٠	٢,٠٧ في القيمة (٣)
المحاسب	٥,٠٠	١٠.٣٨	٢,٨٨

عدم توفر التقارب بين الآراء جاء لأسباب عديدة من أهمها : قيام المالك في أغلب الأحيان بايداع المبلغ بين المنشأة وبين المصرف ، وقيام المالك كونه الشخص المتمرس على العمل الخاص به ، ويطور عمله من خلال المهنة كقيامه بالأعمال المالية واستخدامها بشكل أولي ، وقيام المحاسب أو المدير بالأعمال الثانوية التابعة .

٦. لا يوجد تقارب بين آراء المالكين وآراء المحاسبين حول الاستجابات بينهما من خلال التحليل الإحصائي بشكل عام وكما يلي :

	القيمة	الوسط	الإنحراف
المالك	٥,٠٠	١٦,٩	٦,٤٦
المحاسب	٥,٠٠	١١,٩٢	٥,٢٧

عدم الإنسجام بين الآراء للأسباب العديدة التي جاءت في النقاط أعلاه ، فظهر تقارب في بعض من الآراء والبعض الآخر لم يكن فيه تقارب ، وعدم التجانس موجود بين الإحصائيات أعلاه ، وكذلك الإنحرافات قد تركزت في القيمة خمس ، ولكن توزعت الإنحرافات بشكل متساو تقريبا على الأرقام الأخرى .

وبعد عرض هذه الاستنتاجات هناك عدد من التوصيات التي لا بد من عرضها بهذا السياق وكما يلي :

١. تحتاج المنشآت الصغيرة للعديد من هذه الدراسات ، وقد تقوم بشكل خاص على نشاط خاص معين لكي يعكس النشاط كفاءة استخدام المصادر المالية .

٢. تحتاج المنشآت الصغيرة إلى الاهتمام بها من خلال المساهمات والإستشارات بشكل رسمي أو بشكل غير رسمي في زيادة وتطوير كفاءة المصادر المالية ، حيث إن سوق العمل يمثل هذه القطاعات بعيدة عن الجدوى الاقتصادية للمشروعات .

٣. أن سوق المنشآت الصغيرة لم يصل إلى تنافس حاد مما يؤدي إلى دراسة كفاءة استخدام الأموال المالية بشكل دقيق ، وكذلك تتطلع المرحلة اللاحقة ، أو في سوق محدد ولمنطقة محددة إلى الحاجة إلى دراسة كفاءة استخدام المصادر المالية .

٤. قد يتم استخدام نفس الدراسة على الشركات المساهمة في كفاءة استخدام المصادر المالية بشكل أوسع مما تؤدي النتائج إلى العديد من التوصيات الهامة بتلك الشركات.

٥. الحاجة الماسة لمعرفة أثر إفلاس المنشآت الصغـــيرة بســـبب إدارة الأمـــوال واستخداماتها ، وكفاءة المصادر المالية من خلال دراسة آراء المالك والمحاسب .

٦. وشيء طبيعي في دراسة موسعة مثل الدراسات العليا في استخدام هذه الدراسة قـــد تكون ذات بداية ، ومساهمة لمثل تلك الدراسات .

المراجـــع

1. Chambers , (1949) "Chamber's Modern English Dictionary and Atlas" , London , O'Dhams Press.
2. Briston R + Russell , P. (1984) " Accounting Information and The Evaluation of Performance In The Puplic Sector" , Unpublished Paper, Hull.
3. Lbid.
4. Leibenstein , H . (1966) " Allocative Efficiency vs X-Efficiency", The American Economic Review, Vol. 56. (pp 291-415).
5. Leibenstein, H. (1979) "X-Efficiency : From Concept To Theory" Challege , No 22 , (pp 13-22).
6. Bergsman , J (1974) " Commercial Policy , Allocative Efficiency, And X-Efficiency" , Quarterl Journal of Economics, No. 88 (pp 409-433).
7. Jackson , P (1982) "The Political Exonomy of Bureaucrcy" Oxford, Philip Allan. (p 174).
8. Ibid 182.

9. Lapsley , I (1984) " Financial Objectives, Productive Efficiency and the Regulation of A Subsidised State Monopoly" Accounting And Business Research, Vol. 14, No. 55 (pp 218-227).

10. Seller , (1966) "Accounting Information Systems and Underdeveloped Nations" , The Accounting Review, Oct., (pp 652-656).

11. Enthoven , A (1976) " Review Of Accounting and Economic Development Pollocy" N.Y., American Publication Co.

12. Briston , R (1978) " The Evalation of Accounting in Developing Countries" , The International Journal of Accounting , Vol. 14, No. 1 , Fall (pp 105-120).

13. Abdeen, L (1980) " The Role of Accounting In Project Evaluation and Control The Syrian Experient The International Journal Of Accounting. Vol. 15 No. 2 (pp 143 - 158).

١٤. الشهواني ، مسرة عزو مجيد (١٩٨٩) " الرقابة على التكاليف الصناعية غير المباشرة وتقارير الأداء دراسة تطبيقية في المنشأة العامة للصناعات الصوفية معمل ٣٠ تموز " أطروحة ماجستير (إطروحة غير منشورة).

١٥. السويدي ، محمد حامد أحمد (١٩٩٢) " مشاكل تحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة دراسة تطبيقية في معمل الغزل والنسيج في الموصل " أطروحة ماجستير غير منشورة.

١٦. يوسف سعادة (١٩٩١) " مشكلات تدقيق المنشآت الصغيرة في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات " الدراسات ، المجلد الثامن عشر ، العدد الأول ص ٤٦-٨٠.

17. Chidgey, Peter , (1995) " SAS and the smaller Company " Accountancy, Vol. 115, No. 1219 , March p 142.

18. Holgate , Peter (1995) " Big Chance , Little Effort , Lots of Benefits " Accountancy , Vol. 115 , No 1220 , April , p 93.

19. Clark , Scott,(1998) "Don't Allow Your Successful Business to run out of Money" Houston Business Journal, Vol. 25, No. 3 , p 2.

20. Great Britain's Accounting Standards Boards , (1997) " Exposure Draft of Financial Reporting Standards for Smaller Entities " Management Accounting Magazine, Vol. 75 , No. 1 , January p 4 p 2.

21. Great Brtain Auditing Practices Board, (1995)" Statement & Auditing Standards (SAS) 300 Issued " Accountancy , Vol. 115, No. 1220, April , p. 5.

22. Mastracchio, N" Accounting Firms in United States" CPA , Journal, Vol. , 69, No. 7, July 1999 p. 20.

23. Midollemiss, J "Accounting Firms in Canada", Accountany ,Vol. 132 No. 4 , May 1999, p. 6.

24. Kahan, S "Strategic allances in Small Business" Practical Accountant, Vol. 32 No.2, Feb. , 1999. p. 18 .

مدى مسئولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية واكتشاف أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات بعد صدور تقريره

يوسف محمود محمد جربوع *

ملخص البحث :

إن مراجع الحسابات الخارجي المستقل يعرض خدماته وخبرته على عملائه الذين يراجع حساباتهم ، والطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية مثل المستثمرين ، والدائنين ، والبنوك ، ومؤسسات الإقراض ، والدوائر الحكومية المعنية ، وكل من له علاقة بالقوائم المالية المنشورة .

لذلك يتوجب على المراجع بذل العناية المهنية الملائمة لإنجاز عملية المراجعة بمستوى ترضى عنه كافة الأطراف المذكورة أعلاه من خلال :

١- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية [١] للمنشأة الذي يراجع حساباتها لتحديد درجة الدقة ودرجة الاعتماد على البيانات المالية المقدمة له ،

* رئيس قسم المحاسبة – كلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة فيلادلفيا – وعضو المجمع العربي للمحاسبين القانونيين "ASCA"

(١) William C.Boynton and Walter G.Kell, "Studying And Evaluating The Internal Control system", Modern Auditing, 1996, Sixth Edition, P.P. 249 - 253

وكذلك تحديد الاختبارات والفحوصات التي سيجريها في الدفاتر والسجلات ووقت القيام بها .

٢- تخطيط عملية المراجعة تخطيطاً سليماً والإشراف على المساعدين[٢] ، وهذا يوجب عليه ضرورة تنفيذ عملية المراجعة وفقاً لخطة ملائمة ، كما يتطلب أيضاً التخصيص السليم للوظائف الفنية والإدارية المتاحة بالمكتب على الأعمال الموكولة إليهم .

٣- الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة[٣] ، من خلال عملية الفحص والاختبارات والإجراءات وذلك لتوفير أساس ملائم لإبداء الرأي على القوائم المالية ، ومن الضروري أن تكون أدلة المراجعة كافية من حيث الكمية والتنوع ، كما يجب أن تكون تلك الأدلة جيدة يمكن الاعتماد عليها بدرجة مقبولة .

- إن إدارة المنشأة تعتبر مسئولة عن إعداد وتجهيز القوائم المالية وعليها بيان أنها قد مارست أعمالها بدقة واكتمال وأنها تضمن صحة البيانات الموجودة في تلك القوائم .

- إن مراجع الحسابات الخارجي المستقل يعتبر مسئولاً مسئولية قانونية تجاه عملية الذي يراجع حساباته والناجمة عن عمل عقد معه يحدد فيه نطاق

(2) William C.Boynton and Walter G.Kell, "Planning An Audit", Modern Auditing, 1996, Sixth Edition, P. 202

(3) Y. Toba, "General Theory of Evidence As A Conceptual Foundation In Audit Theory, "The Accounting Review, July 1977, P.P 756-758

العمل المرغوب القيام به وفي هذه الحالة يعتبر مسئولاً عن أي إهمال أو تقصير يسبب ضرراً لعميله ويطالب بالتعويض (مسئولية عقدية) .

- كما أن مراجع الحسابات الخارجي المستقل يعتبر مسئولاً تجاه الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية بالرغم من عدم وجود عقد بينه وبينهم إذا حصل منه إهمال أو تقصير أدى إلى وقوع ضرر مادي (مسئولية تقصيرية) .

- كما أن مراجع الحسابات الخارجي المستقل يعتبر مسئولاً تجاه زملائه في المهنة إذا أخل بمعايير السلوك المهني المحلية والإقليمية والدولية والتي تفوض عليه التحلي بالأخلاق الحميدة والقيام بالواجبات المهنية على أفضل وجه لرفع شأن المهنة والمحافظة على كرامتها وكرامة العاملين فيها .

- إن مراجع الحسابات الخارجي المستقل يعتبر مسئولاً عن الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية وقبل صدور تقريره ، لذلك يجب أن تمتد إجراءات المراجعة لهذه الفترة لأن من هذه الأحداث ما لها تأثير مباشر على الحسابات ويجب تسويته وتعديله ، ومنها ما ليس له تأثير على حسابات العام موضوع المراجعة ولكن الإفصاح عن تلك الأحداث يعتبر ملائماً وضرورياً لمستخدمي القوائم المالية ، ومنها ما ليس له طبيعة محاسبية ويتوقف الإفصاح أو عدم الإفصاح عن تلك الأحداث على تقدير المراجع .

- إن مشكلة وجود أخطاء جوهرية وغش وتزوير بالقوائم المالية ، وعدم قدرة المراجع الخارجي على اكتشافها ترتكز على اعتماد المراجع على نظام الرقابة الداخلية لتقليل خطر وجود هذه الأخطاء الجوهرية بتلك القوائم ، وعلى

اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة لتقليل الأخطار الناجمة عن عدم قدرته على اكتشاف تلك الأخطاء .

- ولكن عندما ترد إلى مراجع الحسابات الخارجي المستقل تأكيدات بأن القوائم المالية تحتوي على أخطاء جوهرية تؤثر على نتائج الأعمال والمركز المالية بعد صدور تقريره ، فيجب عليه أن يتخذ موقفين :

الموقف الأول :

(في حالة موافقة إدارة المنشأة على الإجراءات التي سيقوم بها مراجع الحسابات) :

١- يطلب من إدارة المنشأة الاتصال بكل شخص عادي أو معنوي له علاقة بالقوائم المالية والمنشورة والذي غطاها تقريره لإبلاغه عن وجود أخطاء جوهرية وتأثيرها على نتيجة الأعمال والمركز المالي .

٢- إذا كانت آثار المعلومات الجديدة المكتشفة على القوائم المالية يمكن تحديدها فورا ، يجب على المراجع أن يصدر بأسرع ما يمكن قوائم مالية معدلة ومعها تقرير جديد من جانبه على أن يتم شرح أسباب التعديل في ملحوظة على القوائم المالية وأن يشار إلى هذه الأسباب في تقرير مراجع الحسابات .

٣- إذا كان من المنتظر إصدار قوائم مالية عن فترة تالية مصحوبة بتقرير من المرجع في وقت قريب ، فيجوز للمراجع أن يفصح عن المعلومات اللازمة في البند (٢) أعلاه .

٤-وأخيراً يجب على المراجع اتخاذ الإجراءات التي يراهـــا ضروريـــة للتأكد من قيام المنشأة بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة .

الموقـف الثانـي:

(في حالة رفض إدارة المنشأة الإجراءات التي سيقوم بها مراجع الحسابات):

- إذا رفض العميل القيام بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات الســابقة ، فيجب على المراجع أن يخطر كـــل عضـــو مـــن أعضـــاء مجلـــس الإدارة بهذا الرفض ، وبأنه نتيجة لعدم قيام العميل بالإفصاح المطلوب ، فإن المراجـع سيتخذ الخطوات التالية لمنع الاعتماد على تقريره مستقبلاً وهي :

١-إخطار العميل بأنه لا يجب من الآن فصاعداً الربط بين تقرير المراجـــع والقوائم المالية .

٢-إخطار الجهات الرقابية التي يخضع العميل لســـلطتها بأنـــه لا يجـــب الاعتماد على تقرير المراجع مستقبلاً .

٣-إخطار كل شخص يعلم بأنه يعتمد على القوائم المالية بوجوب عـــدم الاعتماد على تقريره مستقبلاً .

فرضيـات البحـث:

١-يفترض هذا البحث بأن على مراجع الحسابات الخارجي المستقل بذل العنايـة المهنية الملائمة لإنجاز عملية المراجع بطريقة ترضي عنه كافة الأطراف التي لهـا علاقة بالقوائم المالية المنشورة .

٢- يفترض هذا البحث بأن على مراجع الحسابات الخارجي المستقل أن يقوم بدراسة مسئولياته القانونية تجاه عملية (الشركة أو المؤسسة الذي يراجع حساباتها) ، وتجاه الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية .

٣- يفترض هذا البحث بأن على مراجع الحسابات مراعاة أن تمتد إجراءات المراجعة للفترة من تاريخ إعداد القوائم المالية إلى فترة ما قبل كتابة التقرير ، إذ ربما تحدث خلال الفترتين أحداث منها ما يؤثر على الحسابات ويجب تسويته وتعديله ، ومنها ما لا يؤثر على حسابات العام موضوع المراجعة ولكن الإفصاح عن تلك الأحداث يعتبر ملائماً وضروريا ، ومنها ما ليس له طبيعة محاسبية ويترك موضوع الإفصاح عنه أو عدم الإفصاح حسب تقدير المراجع .

٤- يفترض هذا البحث بأن على المراجع تعديل القوائم المالية في حالة اكتشاف أخطاء جوهرية تؤثر على نتيجة الأعمال والمركز المالي وعمل تقرير جديد بدلاً من التقرير الأول الذي اعتمده قبل اكتشاف تلك الأخطاء الجوهرية .

أهداف البحث :

١- يهدف هذا البحث إلى التأكيد من أن مراجع الحسابات الخارجي المستقل قد قام بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشأة الذي يراجع حساباتها وذلك من أجل تحديد الاختبارات والفحوص الذي سوف يجريها في الدفاتر والسجلات ووقت القيام بها .

٢- كما يهدف هذا البحث إلى قيام مراجع الحسابات الخارجي المستقل بتخطيط عملية المراجعة تخطيطاً كافياً والإشراف التام على المساعدين[٤] ، وتصميم برنامج المراجعة الذي توضع فيه الاختبارات والإجراءات الذي سيقوم المراجع بتنفيذها .

٣- كما يهدف هذا البحث إلى ضرورة حصول المراجع على الأدلة الكافية والملائمة من حيث الكمية والتنوع وذلك لتبرير رأيه على القوائم المالية .

٤- كما يهدف هذا البحث إلى ضرورة دراسة المراجع لمسئولياته القانونية تجاه عميله الذي يراجع حساباته وتجاه الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية ، كذلك دراسة مسئولياته المهنية تجاه زملائه في المهنة .

٥- كما يهدف هذا البحث إلى ضرورة التأكد أن تمتد إجراءات المراجعة[٥] ما بين الفترة لإعداد القوائم والفترة ما قبل صدور تقرير المراجع .

٦- كما يهدف هذا البحث إلى ضرورة تعديل القوائم المالية وإصدار تقرير جديد في حالة اكتشاف أخطاء جوهرية تؤثر على نتيجة الأعمال والمركز المالي بعد إصدار تقريره الأول .

---

(٤) Howard F. Stettler, "Supervision on Audit Staff" , auditing Principles, 1982, Fifth Edition, P.P. 116-123

(٥) American Institute of Certified public Accountants", Committee on Auditing Procedures, (GAAS), New York 1954.

أهمية البحث :

تهتم كثير من الجهات عندما يقوم المراجع بإصدار قوائم مالية معدلة ومعها تقرير جديد في حالة اكتشاف أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات عن الفترة من عمل القوائم المالية والفترة الذي يصدر المراجع تقريره الأول ، ومن هذه الجهات ما يلي :

١ – الجمعيات والمعاهد المهنية واللجان القضائية والتأديبية ذات العلاقة التي تهتم باكتشاف أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات بعد إصدار تقرير مراجع الحسابات الخارجي المستقل .

٢ – المساهمون وهم ملاك المشروع حيث يعلقون آمالا كبيرة على المراجع أثر اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تؤثر على الحسابات بعد إصدار تقريره ووقوفه أمام تصرفات إدارة المنشأة .

٣ – مستخدمو القوائم المالية الذي يهتمون بمراعاة الأحداث اللاحقة لعمل القوائم واكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تؤثر على الحسابات ورغبتهم قيام مراجع الحسابات بالإفصاح عن تلك الحقائق المالية لهم .

وينقسم هذا البحث إلى أربعة مباحث وهي كما يلي:

المبحث الأول:

١) مسئولية إدارة المنشأة في إعداد القوائم المالية :

تعتبر إدارة المنشأة مسئولة عن إعداد وتجهيز القوائم المالية وهي في الغالب قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي وهي تضمن صحة وصدق البيانات المالية الموجودة بالقوائم المالية وعليها بيان بأنها قد مارست أعمالها بنجاح للحصول على بيانات دقيقة وكاملة يمكن الاعتماد عليها في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

٢) مسئولية مراجع الحسابات تجاه عميله :

لقد تزايدت عدد القضايا المرفوعة ضد مراجع الحسابات في النصف الثاني من هذا القرن، ولقد ساعد على ذلك وجود عدة عوامل من أهمها التعقيدات المتزايدة لعمليات الاختبارات والفحوص في مجال مراجعة الحسابات والتي تعود إلى مجموعة من الاعتبارات منها كبر حجم المشروعات واستخدام الحاسبات الإلكترونية في تشغيل البيانات، وظهور الشركات متعددة الجنسيات وتداخل عملياتها، والنمو المتزايد لإدراك مستخدمي القوائم المالية بأهمية ومسئوليات مراجعي الحسابات والشعور المتزايد من جانب أسواق الأوراق المالية بضرورة حماية مصالح المستثمرين ، وتعدد المبادئ المحاسبية البديلة والتي يتعين على العميل الاختيار من بينها لغرض إعداد القوائم المالية.

إن مراجع الحسابات الخارجي المستقل يعتبر مسئولاً من الناحية القانونية[٦] تجاه المنشأة التي يراجع حساباتها ، ويحكم العلاقة بين المراجع وعميله العقد المبرم بينهما ويتحمل المراجع مسئولية الإخلال بأحكام هذا العقد وبصفة خاصة فيما يتعلق بالإهمال والتقصير في تنفيذ شروطه ويعمل ذلك على توضيح طبيعة العملية ويحدد له الحدود التي سيعمل بها .

- كما يجب على مراجع الحسابات بذل العناية المهنية المطلوبة وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها (المعيار الثالث من المعايير العامة أو الشخصية) ، وأن عدم بذل هذه العناية يعرض المراجع للمساءلة نتيجة الإهمال العادي (Ordinary Negligence) في أداء المهام المطلوبة. إن تحديد مفهوم العناية المهنية يمكن أن يتم من خلال مضمون المراجع الحكيم العادي ، ومن الأفضل الرجوع إلى المفهوم القانوني للرجل العادي وتطبيقه في مجال المراجعة .

- ولذلك نجد أن معايير المراجعة وإجراءاتها والقواعد التي تصدرها الهيئات المهنية للأداء المهني تعتبر الأساس في توصيف العناية المهنية المطلوبة والتي يتعين على المراجع مراعاتها عند الممارسة المهنية. فإذا لم يستطيع المراجع الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها وما تصدره الهيئات المهنية في هذا الصدد ، وأدى ذلك إلى عدم اكتشاف التلاعب أو الاختلاس فيعتبر مراجع الحسابات في هذه الحالة مسئولاً .

---

(6) William C.Boynton and Walter G.Kell, "Auditor's legal Liability Towards Clients", Modern Auditing 1996, Sixth Edition, P. 110.

- اكتشاف التلاعب وعدم الإدلاء بأية معلومات وآراء يعلم أنها غير حقيقية أو بدون الاعتماد على أسس مقبولة ، أو الإهمال في ذكر حقائق جوهرية تؤثر على الإفصاح عن الحقيقة ، ولقد تم تعريف التلاعب بأنه التضليل بهدف الغش أو إخفاء حقائق بقصد إلحاق الضرر بآخرين .

- المسئولية عن الإهمال الجسيم (Material Negligence) والذي قد يصل إلى حد التلاعب وفي هذه الحالة يزاول المراجع واجباته بدون بذل العناية المهنية الكافية ، ومن أمثلة الإهمال الجسيم ، عدم تمكن المراجع من أداء خطوات المراجعة المطلوبة في ظل الظروف السائدة ، مثال ذلك: إبداء الرأي أن أرصدة حسابات العملاء بدفتر أستاذ مساعد العملاء تتطابق مع رصيد حسابات إجمالي العملاء بدفتر الأستاذ العام ومع الرصيد الظاهر بقائمة المركز المالي ، وذلك دون إجراء أي مطابقة بين الأرصدة فعلاً ، وفي مثل هذه الحالة يعتبر المراجع مسئولاً عن الإهمال الجسيم تماماً كمسئوليته عن الإهمال العادي ، أو التلاعب .

٣) مسئولية مراجع الحسابات تجاه الطرف الثالث :

يعتبر مراجع الحسابات الخارجي المستقل مسئولاً في حالة وقوع أضرار مادية ناتجة عن إهمال وتقصير منه تجاه الطرف الثالث[٧] من مستخدمي القوائم المالية بالرغم من عدم وجود عقد بينه وبينهم ، وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها المراجعون للمحاكمة نتيجة عدم اكتشاف التلاعب

(7) William C.Boyntion and Walter G.Kell, "Auditor's Legal Liability Towards The Users of Financial Staements", Modern Auditing, 1996, Sixth Edition, P. 111.

أو الاختلاس في عملية المراجعة كانت الأسباب الرئيسية هي فشل المراجع في بذل العناية المهنية الملائمة للقيام بالعملية الموكولة إليه .

ولكن لكي تنعقد المسئولية المدنية[٨] بنوعيها العقدية أو التقصيرية ضد مراجع الحسابات يجب توافر ثلاث أركان هي :

أ) الخطأ: إهمال وتقصير من جانب مراجع الحسابات في أداء واجبات المهنية.

ب) وقوع ضرر أصاب الغير نتيجة إهمال وتقصير مراجع الحسابات .

ج) علاقة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير وبين إهمال وتقصير مراجع الحسابات .

ومثال ذلك : إذا لم يتمكن أحد البنوك من تحصيل قيمة القرض الممنوح لأحد عملائه نتيجة لإفلاسه ، وقد أوضح البنك أنه اتخذ قراره بالموافقة على منح هذه القرض للعميل استناداً إلى قوائم مالية مضللة تم مراجعتها بواسطة أحد المراجعين وتم توقيعه عليها بما يفيد ذلك ، وفي هذه الحالة إذا اتضح للمحكمة أن القوائم المالية كانت مضللة وأن البنك لم يكن ليوافق على منح هذا القرض للعميل إذا عرضت القوائم المالية لهذا العميل بصورة سليمة فإن قرار المحكمة في هذه الحالة ولاشك سيكون إدانة هذا المراجع واعتباره مسئولاً عما حدث .

(٨) N.S. Slavin, "The Elimination of Scienter in Determining The Auditor's Statutory Liability", The Accounting Review, April 1977, P.P. 360-368.

ونلاحظ حسب مثالنا السابق أن الثلاثة الأركان للمسئولية قد انطبقت على مراجع الحسابات وطالبته المحكمة بالتعويض ودفع قيمة القرض للبنك .

٤) المسئولية المهنية لمراجع الحسابات :

يتوقف تقييم وتقدير كافة الجهات التي تستخدم التقارير المنشورة لمراجع الحسابات الخارجي المستقل على قدرته على تحمل مسئوليته[٩] وكلما كان المراجع قادراً على تحمل مسئوليته كلما زاد احترام هذه الجهات له .

إن مراجع الحسابات يعرض على الشركات والمؤسسات والطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية خدماته وخبرته وما يتمتع به من كفاءة وقدرة على تحمل المسئولية بالإضافة إلى استقلاله وحياده في ممارسة مهنته .

وتعتبر القدرة على تحمل المسئولية عنصراً هاماً بالنسبة لمراجع الحسابات نظراً لأن قيامه بمسئولياته يساعد على خدمة جهات عديدة تعتمد على نتائج أعماله .

كما أن القواعد الأخلاقية للمهنة[١٠] تساعد على زيادة ثقة الرأي العام فيها ، وتشجع الغير على الاعتماد على ما يتحمله المراجع من مسئولية

(٩) J.L. Carey, "Ethical Responsibility", A paper In Independent Auditing Standards", J.C. Ray ed., Halt Rineheart Winiston, New York, 1964.

(١٠) American Institute of Certified Public accountants", Commission on Auditor's Responsibilities", The Journal of Accountancy, April 1978, P.P. 92-162

ولاشك أن المراجع الذي يلتزم بتلك القواعد ويطبقها ينجح عـــن أي مراجع آخر يتجاهل تلك القواعد .

٥) المسئوليـــة الجنائيـــة لمراجـــع الحسابـــات :

لقد أوضحنا أن مسئولية المراجع تجاه عميلـــه وتجـــاه الغـــير مـــن مستخدمي القوائم المالية تمثل المسئولية المدنية والتي تعطي للطرف المتضرر من تصرفات المراجع الحق في الحصول علـــى تعويـــض يتناســـب مـــع قـــدر ما أصابه من ضرر .

أما المسئولية الجنائية فيتعدى الضرر فيها نطاق الطرف الذي اعتمـــد على المعلومات المحاسبية التي تم مراجعتها إلى المجتمع ككل. ويتعين في هـــذه الحالة ضرورة تحديد مجالات المساءلة الجنائية لمراجع الحسابات والتي تنـــص عليها التشريعات المنظمة للمهنة وقوانين الشركات وقانون العقوبات .

ولاشك أن النص على المسئولية الجنائية للمراجع ضـــرورة هامـــة للمحافظة على كرامة المهنة والحفاظ على ثقة جمهور المستفيدين من خدمات المراجعة ومزاولة المهنة في الآراء التي يبديها مزاولي المهنة عن مـــدى صـــدق وسلامة مخرجات النظام المحاسبي (القوائم الماليـــة) وأي خدمـــات إداريـــة واستشارية أخرى مثل الخدمات الضريبية والتكاليفية .

ويلاحظ أن المسئولية الجنائية مسئولية شخصية بخـــلاف المســـئولية المدنية فكل من يرتكب أحد الأفعال التي يعاقب عليها القانون يتحمل هـــو

شخصياً العقوبة حتى ولو كان من بين موظفي مكتب المراجعة أو أحد مساعدي المراجع .

- ولقد حدد قانون الشركات الأردني رقم [٢٢] لسنة ١٩٩٧م الأفعال التي تستوجب مسائلة المراجع جنائياً [١١] حسب المادة (٢٧٨) :

((يكون المراجع مسئولاً تجاه الشركة التي يقوم بمراجعة حساباتها عن تعويض الضرر الذي يلحق بسبب الأخطاء التي تقع منه في تنفيذ عمله ، وإذا كان للشركة أكثر من مراجع حساباته ، واشتركوا في الخطأ كانوا مسئولين تجاه الشركة بالتضامن ، وإذا كان الفعل المنسوب لمراجع الحسابات يكون جريمة فلا يسقط دعوى المسئولية إلا بسقوط دعوى الحق العام ، كما يسأل المراجع عن تعويض الضرر الذي يلحق المساهم أو الغير حسن النية بسبب خطئه)) :

أ) نشر وقائع كاذبة لحمل الجمهور على الاكتتاب بالأسهم أو بإسناد القرض .

ب) تنظيم ميزانية غير مطابقة للواقع أو إعطاء معلومات غير صحيحة عنها ، أو تقرير مجلس الإدارة أو تقرير مراجع الحسابات ، أو إلى كتم معلومات وإيضاحات أوجب القانون ذكرها وذلك بقصد إخفاء حالة الشركة الحقيقية عن المساهمين أو أصحاب العلاقة .

([11]) Jordanian Companies Law no. (22) for the year 1997 Article No. (278) "The Auditor's Criminal Responsibility", P.P. 212180-2181.

ج) تقديم تقارير غير مطابقة للحقيقة ، أو أغفل فيها بيان الحقيقة عن سوء نية بقصد إيهام ذوي العلاقة وتطبق العقوبات نفسها على الشريك والمتدخل .

المبحث الثاني :

ويشتمل على ما يلي:

١) مسئولية مراجع الحسابات في تخطيط عملية المراجعة والإشراف على المساعدين :

مقدمة :

تهدف معايير المراجعة بصفة عامة إلى تحديد الكيفية التي يتم بها ممارسة وظيفة المراجعة ، وتعتبر بمثابة مقياس لمستوى الأداء المهني المطلوب من مراجع الحسابات الخارجي المستقل ويمكن القول بأن المعايير تعتبر بمثابة النموذج الذي يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به المراجع ، وتحديد معايير المسئولية التي يتحملها المراجع نتيجة قيامه بالفحص .

وعلى هذا فإن للمعيار وظيفتين أساسيتين فهو يعتبر من ناحية أداة اتصال وتوضيح وشرح متطلبات عملية المراجعة لمختلف الجهات ، ومن ناحية أخرى يعتبر وسيلة للحكم على الأداء والتقييم المهني للمراجع بعد قيامه بعملية المراجعة .

ولهذا فإن معايير المراجعة تتصل بطبيعة وأهداف المراجعة وتعبر عن مدى التزام المراجع بالجودة وحسن الأداء المطلوبة منه أثناء تنفيذ مهامه الموكولة إليه .

- ويتطلب معيار تخطيط عملية المراجعة والإشراف على المساعدين ضرورة تنفيذ هذه العملية وفقاً لخطة ملائمة[١٢] ، كما يتطلب هذا المعيار التخصيص السليم للوظائف الفنية والإدارية بالمكتب القادرة على إنجاز عملية المراجعة بمستوى مهني يحوز الثقة مع حل جميع المشاكل العالقة بين مساعديه وإدارة المنشأة والاطمئنان لأدائهم المهام الموكولة إليهم حسب الخطة الموضوعة .

- ولكي يتم تخطيط عملية المراجعة تخطيطاً كافياً يجب على المراجع الخارجي المستقل القيام بالخطوات التالية [١٣] :

الخطوة الأولى :

يجب على مراجع الحسابات الخارجي أن يتفهم طبيعة نشاط العميل فهماً كافياً ، وأن يحصل على معلومات عن الصناعة التي يتبعها هذا النشاط ، كما يجب عليه الحصول على معلومات كافية عن النظام المحاسبي المستخدم بواسطة العميل وسياساته وإجراءاته المحاسبية ، بعد فهم طبيعة نشاط العميل ودراسة نظامه يقوم المراجع بتصميم برنامج مراجعة تفصيلي ليلائم العملية ويحدد البرنامج الخطوات أو الأعمال التي يجب القيام بها خلال عملية الفحص التي يطلق عليها فنياً إجراءات المراجعة .

([12]) E.L. Summer, "The audit staff Assignment problem, A linear Programming Analysis", The Accounting Review, July 1972, P.P. 443-453

([13]) William C.Boynton and Walter G.Kell, "Steps In Planning The Audit", Modern Auditing, 1996, Sixth Edition, P. 202

الخطـوة الثانيـة :

وهي التي تتعلق بتنفيذ برنامج المراجعة وقد يطلق عليها مرحلة العمـل الميـداني وجمع وتقويم أدلة الإثبات ، ويبدأ تنفيذ برنامج المراجعة عادة بدراسة وتقويم نظام الرقابـة الداخلية للعميل وتنتهي بفحص الأرصدة النهائية التي تظهر بالقوائم المالية .

الخطـوة الثالثـة :

وهي مرحلة التوصيل إلى النتائج وكتابة التقرير وإصداره بشأن مـدى صـدق وعدالة القوائم المالية للمركز المالي ونتيجة الأعمال وفقـاً للمبـادئ المتعـارف عليـها والمقبولة قبولاً عاماً .

٢) مسئولية مراجع الحسابـات لدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية :

- تعتبر دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية[١٤] نقطة البداية الذي يرتكز عليـها مراجع الحسابات الخارجي المستقل عند إعداده لبرنامج المراجعـة وتحديـد الاختبارات التي سيقوم بها ، والفحوص التي ستكون مجالاً لتطبيقه إجـراءات المراجعة ، إن ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية لا يحـدد فقـط طبيعـة الحصول على أدلة الإثبات في عملية المراجعة ، وإنما يحـدد أيضـاً العمـق المطلوب في فحص تلك الأدلة ، ويوضح أيضاً الوقت الملائم للقيام بإجراءات المراجعة ، والإجراءات التي يجب التركيز عليها بدرجة أكبر مـن غيرهـا ، ويجب أن يستمر مراجع الحسابات في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخليـة

([١٤]) William C. Boynton and Walter G. Kell, "Studying And Evaluating The Internal Control system", Modern Auditing, 1996, Sixth Edition, P.p 249-253.

حتى يمكنه الإلمام بالأساليب والإجراءات التي تستخدمها المنشأة ، والى المدى الذي يزيل أي شك أو تساؤل في ذهنه عن فعالية وكفاءة النظام .

- ويجب على مراجع الحسابات قبل القيام بعملية المراجعة الإلمام بالنظام الموضوع للرقابة الداخلية والذي يتحقق عن طريق الملاحظة والمتابعة والاطلاع أو عن طريق استخدام قائمة الاستقصاء (Questionnaire) ، وكذلك تحديد مدى ملائمة ودقة الإجراءات الموضوعة والمستخدمة بالمقارنة بالنموذج الأمثل لتلك الإجراءات ومع أخذ الظروف الواقعية في الاعتبار ، وكذلك تحديد الكيفية التي يعمل بها النظام فعلياً لأنه قد يكون النظام سليماً من الناحية النظرية ، ولكنه غير مطبق بالواقع نتيجة عدم إلمام الموظفين بالإجراءات المطلوبة ، ويمكن استخدام أسلوب العينة الإحصائية [١٥] للكشف عن الكيفية التي يعمل بها نظام الرقابة الداخلية في الواقع العملي .

- عند قيام مراجع الحسابات الخارجي المستقل بإبداء رأيه على عدالة القوائم المالية فإنه يعتبر مسئولاً عن تقرير مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في منع الأخطاء الجوهرية في النظام المحاسبي الذي ينتج تلك القوائم ، كما أنه مسئول عن تحقيق اختبارات العمليات والأرصدة لتحقيق المبالغ الواردة بالقوائم المالية .

([15]) Donald H. Taylor and G. William Glezen, "The Use of Statistical Sampling To perform Tests", Auditing Integrated concepts and Procedures", 1994, Sixth Edition, P. 388.

- إن المشكلة الأولى في عملية مراجعة الحسابات هي وجود أخطاء جوهرية بالعمليات المالية ، والثانية هي خطر عدم اكتشاف المراجع هذه الأخطاء ، ويستطيع المراجع الخارجي الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية المحاسبية لتقليل الخطر الأول ، وعلى اختبارات تحقيق العمليات والأرصدة لتقليل الخطر الثاني .

٣) مسئولية مراجع الحسابات في الحصول على أدلة الإثبات :

- لقد حدد بيان معايير المراجعة رقم [٣١] الصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبيين القانونيين عن موضوع أدلة الإثبات[١٦] "معظم العمل الذي يبذله المراجع لتكوين رأيه في القوائم المالية يتكون من الجهود التي يقوم بها للحصول على أدلة الإثبات وعلى تقويم تلك الأدلة ، ويتعلق هذا العمل بجميع التأكيدات الواردة بالقوائم المالية وقياس صحة هذه الأدلة لأغراض المراجعة يتوقف على حكم المراجع الشخصي" .

- وفي هذا الخصوص تختلف أدلة الإثبات لأغراض المراجعة عن أدلة الإثبات القانونية التي تحمها قواعد جامدة ، وتختلف أدلة الإثبات في تأثيرها على المراجع في مرحلة تكوينه لرأيه في القوائم المالية اختلافاً كبيراً. فمناسبة الدليل ، وموضوعيته ، وتوقيت الحصول عليه ، ووجود أدلة أخرى تعزز النتائج التي تم التوصل إليها ، كلها عوامل تؤثر على حجية الدليل ودرجة الإقناع التي يتمتع بها .

([16]) D.R. Carmichael and Martin Benis, "Auditing Standards and Competence of Evidential Matters", Auditing Standards and Procedures Manual, 1992, P.P. 326-333.

• كما أن مراجع الحسابات الخارجي المستقل يعتبر مسئولا عن جميع الأدلة الكافية والملائمة من ناحية الكمية والتنويع وذلك لتأييد الأرقام الواردة بالقوائم المالية . كما يجب عليه مراعاة العوامل التي تؤثر على كمية الأدلة المطلوبة والتي يجمعها المراجع وهي :

أ) درجة كفاية نظام الرقابة الداخلية المحاسبية .

ب) الأهمية النسبية للعنصر محل الفحص .

ج) درجة الخطر التي يتعرض لها العنصر محل الفحص .

د) مدى كفاية الدليل لتحقيق أهداف فحص المراجع .

هـ) مدى ملائمة الدليل لطبيعة العنصر محل الفحص .

و) تكلفة الحصول على الدليل .

ز) مدة الحصول على الدليل .

المبحث الثالث :

ويشتمل على ما يلي :

مسئولية مراجع الحسابات عن الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية :

• إن القوائم المالية التي تقدمها إدارة المنشأة لمراجع الحسابات الخارجي المستقل تغطي مدة معينة هي حتى نهاية العام المالي موضوع المراجعة ، ولكنها لا تكون جاهزة للنشر إلا بعد أسابيع من انتهاء السنة المالية. إن المدة من تاريخ عمل القوائم المالية إلى تاريخ صدورها ونشرها تسمى فترة

الأحداث اللاحقة [١٧] ، ولقد قسمت لجنة إجراءات المراجعة التابعة للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين هذه الأحداث إلى ثلاثة أنواع :

١) مسئولية مراجع الحسابات على الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية والتي لها تأثير مباشر على الحسابات :

يعتبر مراجع الحسابات مسئولا عن الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية وقبول صدور تقريره والتي لها تأثير مباشر على الحسابات ، لذلك يجب عليه أن يطلب من إدارة المنشأة تسوية وتعديل هذه الحسابات ، مثل تعديل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها نتيجة تحصيل مبالغ كبيرة من المدينين وعمل تسويات مع آخرين مما يستدعي تخفيض هذا المخصص .

٢) مسئولية مراجع الحسابات على الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية والتي ليس لها تأثير مباشر على حسابات العام موضوع المراجعة :

كما يعتبر مراجع الحسابات مسئولا على الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية والتي ليس لها تأثير مباشر على حسابات العام موضوع المراجعة ، ولكن يجب الإفصاح عن تلك الأحداث لمستخدمي القوائم المالية ، مثل شراء شركة جديدة ، الاندماج مع شركة أخرى ، أو شراء أسهم وسندات بكميات كبيرة ، أو حصول فيضانات أو حرائق أو كوارث طبيعية أخرى .

([17]) International Accounting Standards", (IAC – 10), "Subsequent Events Occurring After The Balance Sheet date", P.P. 182-184.

٣) مسئولية مراجع الحسابات على الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية والتي ليس لها طبيعة محاسبية :

على مراجع الحسابات الخارجي المستقل تقدير مدى الإفصاح أو عدم الإفصاح بالنسبة للأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية والتي ليست لها طبيعة محاسبية ومن الأمثلة على ذلك تغيير شكل المنتجات ، أو القيام بحملة دعائية لترويج المنتجات ، أو تغييرات هامة في إدارة المنشأة .

المبحث الرابع :

ويشتمل على :

١) مدى مسئولية مراجع الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والغش :

- لقد كان في السابق تتمثل أهداف عملية المراجعة هي التأكد من دقة وصحة البيانات والقوائم المالية وإعداد الحسابات المتمثلة بالدفاتر والسجلات واكتشاف ما قد يوجد فيها من أخطاء وغش وتزوير والتقليل من ارتكابها ومن ثم الخروج برأي فني محايد يعبر عن مدى دلالة القوائم المالية في التعبير عن حقيقة نتائج الأعمال والمركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية ، إلا أن للمراجعة أهداف حديثة في الوقت الحاضر كانت وليدة التطور الاقتصادي المتسارع الذي شهد وما زال يشهده عالمنا المعاصر ، ومن هذه الأهداف مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وتقييم الأداء ورفع مستوى الكفاءة والفاعلية في المشروعات تحت المراجعة .

- كما أن معايير المراجعة تتطلب فقط من مراجع الحسابات اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تؤثر على نتيجة الأعمال والمركز المالي في نهاية السنة المالية ، وأن يبذل المراجع في عمله العناية والمهارة اللازمة والملائمة .

- ولهذا فإنه في الفقرة الخاصة بالنطاق (Scope Paragraph) في تقرير المراجع [١٨] يجب أن يذكر المراجع ما يلي :

لقد كان تدقيقنا وفقا لمعايير التدقيق الدولية ، أن تلك المعايير تتطلب منا تخطيط وإنجاز عملية المراجعة للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية لا تحتوي على أخطاء جوهرية .

٢) اكتشاف حقائق وأخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات بعد صدور التقرير :

لا يوجد التزام على مراجع الحسابات الخارجي المستقل بعد إصدار تقريره بالقيام بإجراءات جديدة أخرى على القوائم المالية التي سبق له مراجعتها والتي غطاها تقريره إلا إذا وصل إلى علمه معلومات جديدة قد تؤثر على تقريره .

فإذا وصل إلى علم المراجع معلومات تتعلق بالقوائم المالية التي سبق أن أصدر تقريرا عنها و لم تكن هذه المعلومات من الأهمية بحيث لو علم بها في حينه لأثرت على تقريره ، فيجب عليه في هذه الحالة اتخاذ الإجراءات التالية :

أ) أن ينصح المنشأة بالإفصاح عن هذه المعلومات الجديدة وأثرها على القوائم المالية فوراً إلى جميع الأشخاص الذين يعتمدون على القوائم المالية .

([18]) R.L. Grinaker, "The Auditor's Responsibility In Expressing An Opinion", The Journal of Accountancy 1980, P.P. 63-69.

ب) إذا كانت آثار المعلومات الجديدة المكتشفة على القوائم المالية أو على تقدير المراجع يمكن تحديدها فورا على المراجع أن يصدر بأسرع ما يمكن قوائم مالية معدلة ومعها تقرير جديد من جانبه على أن يتم شرح أسباب التعديل في ملحوظة على القوائم المالية وأن يشار إلى هذه الأسباب في تقرير مراجع الحسابات .

ج) إذا كان من المنتظر إصدار قوائم مالية عن فترة تالية مصحوبة بتقرير من المراجع في وقت قريب ، فيجوز للمراجع أن يفصح عن المعلومات اللازمة وأن يجري المطلوب في هذه القوائم بدلا من إصدار قوائم مالية معدلة كما ورد في البند (ب) .

د) وأخيرا يجب على مراجع الحسابات الخارجي المستقل اتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورية للتأكد من قيام المنشأة بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة .

- ولكن في حالة رفض إدارة المنشأة القيام بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة ، فيجب على مراجع الحسابات أن يخطر كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بهذا الرفض ، وبأنه نتيجة لعدم قيام إدارة المنشأة بالإفصاح المطلوب ، فإن المراجع سيتخذ الخطوات التالية لمنع الاعتماد على تقريره مستقبلا وهي :

أ) إخطار إدارة المنشأة بأنه لا يجب من الآن فصاعدا الربط بين تقرير المراجع والقوائم المالية .

ب) إخطار الجهات الرقابية التي تخضع إدارة المنشأة لسلطتها بأنه لا يجب الاعتماد على تقرير المراجع مستقبلا .

ج) إخطار كل شخص يعلم بأنه يعتمد على القوائم المالية بوجوب عدم الاعتماد على تقريره مستقبلا .

- ويجب أن يحتوي الإخطار على المعلومات التالية :

أ) وصف لآثار المعلومات الجديدة المكتشفة على تقرير المراجع والقوائم المالية .

ب) البيانات التي تم الإفصاح عنها يجب أن تكون موجزة وحقيقية ما أمكن ويجب أن لا يذهب إلى أكثر من تحقيق الغرض المطلوب ، كما يجب تجنب التعليق على سلوك أو دوافع أي شخص .

الاقتراحات والتوصيات :

١- يجب على مراجع الحسابات الخارجي المستقل أن يبذل العناية المهنية الملائمة لإنجاز عملية المراجعة بمستوى ترضى عنه كافة الأطراف التي لها علاقة بالقوائم المالية المنشورة ، عن طريق دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية ، وتخطيط عملية المراجعة تخطيطا سليما والإشراف التام على المساعدين ، وحصوله على أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي تبرر رأيه على صدق وعدالة تعبير القوائم المالية للمركز المالي ونتيجة الأعمال في نهاية السنة المالية .

٢- يجب على مراجع الحسابات الخارجي المستقل أن يقوم بدراسة مسئولياته القانونية تجاه عميله (المنشأة التي يراجع حساباتها) والمرتبط معه بعقد مكتوب يحدد العمل المرغوب القيام به (مسئولية عقدية) .

٣- يجب على مراجع الحسابات الخارجي المستقل أن يقوم بدراسة مسئولياته تجاه الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية بالرغم من عدم وجود عقد بينه وبينهم (مسئولية تقصيرية) والذي يتوجب عليه في هذه الحالة ضرورة الإفصاح عن الحقائق المالية التي تهم مستخدمي تلك القوائم المالية من أجل عمل دراساتهم واستنتاجاتهم بخصوص استثماراتهم لدى المنشأة موضوع المراجعة .

٤- يجب على مراجع الحسابات الخارجي المستقل القيام بدراسة مسئولياته المهنية تجاه زملائه في المهنة ، وتقديم أفضل الخدمات التدقيقية لعملائه لرفع شأن المهنة والمحافظة على تقدمها وكسب ثقة الجمهور بها .

٥- يجب على مراجع الحسابات الخارجي المستقل مراعاة الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية وقبل صدور تقريره ، واستخدام إجراءات المراجعة لهذه الفترة ، لأن تلك الأحداث منها ما يؤثر على الحسابات ويجب تسويته وتعديله بالقوائم المالية ، ومنها ما ليس له تأثير على حسابات العام موضوع المراجعة ولكن الإفصاح عنها يعتبر ضروريا وملائما ، ومنها ما ليس له طبيعة محاسبية ويترك لمراجع الحسابات تقدير الإفصاح أو عدم الإفصاح عنها .

٦- يجب على مراجع الحسابات الخارجي المستقل اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تؤثر على نتيجة الأعمال والمركز المالي ، وفي حالة اكتشاف الأخطاء الجوهرية بعد صدور تقريره ، فيجب عليه في هذه الحالة تعديل القوائم المالية وعمل تقرير جديد .

Examines the Degree of Coherence Between the Investor and Accountant on Efficiency of Use the Financial Resources in Small Business

Hakmat Ahmed Al-Rawi *

Abstract :

This Study Examines the Degree of Coherence Between the Investor and Accountant on Efficiency of Use the Financial Resources in Small Business as Imperial Study. The study are divided in to; Efficiency Uses to its Financial Resources, Consultancies to Contributions, Manager Contribution to increase Efficiency, Manager Ability. The Findings are showed the arguments between the Investor and Accountants by SPSS Analysis Program.

* Al-Albait University Jordan